قياس وتحليل أثر سياسات الإصلاح الاقتصادى على الميزان التجارى الماليزى

Measuring and Analyzing the Impact of Economic Reform Policies on the Malaysian Trade Balance

رحاب محمد محب أمين

معهد الدراسات والبحوث الآسيوية - جامعة الزقازيق

Rehab Mohammed Moheb Amin
Institute of Experimental Studies and Research

يتمثل الهدف الرئيسى للبحث فى قياس أثر سياسات الإصلاح الاقتصادى على الميزان التجارى فى ماليزيا من خلال :
) ، وتم استخدام المنهج الوصفي والتحليلي القياسى .

وتشير النتائج إلى وجود علاقة ارتباطية موجبة بين الناتج المحلى الإجمالى والواردات من السلع والخدمات، ويمكن تفسير ذلك بأنه بالرغم من زيادة الناتج المحلى إلا ان حجم الاستهلاك المحلى يزداد نتيجه عوامل اخرى مثل زيادة عدد السكان وبالتالى يتم تغطية الزيادة فى الاستهلاك عن طريق زيادة الواردات . كما اتضح وجود علاقة ارتباطية موجبة بين الصادرات والواردات من السلع والخدمات ، كما تبين وجود علاقة ارتباطية موجبة بين الإستثمار الأجنبى المباشر والواردات من السلع والخدمات ، حيث يمكن تفسير ذلك أنه كلما زاد الاستثمار الاجنبى تزداد الواردات من السلع والخدمات وقد يرجع ذلك إلى ان الاستثمار الاجنبى يتطلب مواد اولية يلزم إستيرادها من الخارج . واتضح وجود علاقة ارتباطية سالبة بين الناتج المحلى الإجمالى والصادرات من السلع والخدمات ، بمعنى أنه كلما زاد الناتج المحلى الإجمالى انخفضت الصادرات ، وتفسير ذلك أن الناتج المحلى لا يكفى لسد احتياجات ورغبات المستهلكين من السلع والخدمات كما تبين وجود علاقة ارتباطية موجبة بين الاستثمار الأجنبى المباشر والصادرات من السلع والخدمات . وتتكون الدراسة الحالية من (فصل تمهيدى ، مقدمة ، مشكلة الدراسة ، أهداف الدراسة أهمية الدراسة ، فروض الدراسة ، منهجية الدراسة ، التوصيات) .

Abstract:

The main objective of the research is to measure the impact of economic reform policies on the trade balance in Malaysia by: Estimating the import function in Malaysia during the periods of reform (1981-2014), estimating the exmport function in Malaysia during the reform periods (1981-2014), and the basis used in The study of this subject is the standard descriptive and analytical approach

The most important findings of the study were: A positive correlation between GDP and imports of goods and services was found. There was also a positive correlation between exports of goods and services and imports of goods and services. A positive correlation between foreign direct investment and imports There was also a negative correlation between exports of goods and services and imports of goods and services. There was also a negative correlation between Foreign direct investment and exports of goods and services.

م وهي تعمل بخطي متقدمه لتحسين الوضع العام في البلاد خصوصا الاقتصادي، فقد عملت من خلال خطط % من الشعب حينها دون مستوي الفقر خصوصا الآسيويين الذين يمثلون الأغلبية لسكان ماليزيا، ومع العمل المتواصل استطاعت ماليزيا أن تصل إلي الحلم الذي أسهم في علاج المشكلة الاقتصادية التي يعانيها المجتمع بالتوسع في قطاع الصناعة وفتح مجالات واسعة للاستثمار الأجنبي وإيجاد فرص كبيرة) .

والتجربة الماليزية أصبحت اليوم تصدر الي العالم وأصبحت تستقطب المتميزين من العلماء والباحثين وبدأت الحكومة الماليزية في تنفيذ الخطط الاقتصادية الخمسية، بدءاً من الخطة ، كما بدأت ماليزيا في السبعينيات تقليد اقتصادات النمور الأربع الآسيوية وهى : (كوريا) . وألزمت نفسها بالانتقال من كونها تعتمد علي التعدين والزراعة إلي اقتصاد يعتمد بصورة أكبر علي التصنيع . وفى ظل وجود الاستثمارات اليابانية ، ازدهرت الصناعات الثقيلة فى غصون عدة سنوات وأصبحت صادرات البلاد محرك النمو الرئيسي .

) .

ويعتبر قطاع التجارة الخارجية في ماليزيا والدول النامية قطاعاً حيوياً بين جملة القطاعات الاقتصادية الأخرى، ومما يزيد من أهميته أنه يعكس أغلب الخصائص التي يتصف بها باقي القطاعات الإنتاجية في الدولة، فماليزيا من الدول النامية التي يتسم اقتصادها بأنها تصديرية من ناحية ، ويرتفع الميل فيها إلي الاستيراد من ناحية أخري، ففيما يتعلق بالصادرات تعتمد بحكم) حيث تمتلك ماليزيا موارد طبيعية في مجالات الزراعة والغابات والمعادن ، وتعد ماليزيا واحدة من كبار مصدري المطاط الطبيعي وزيت النخيل ، جنباً إلي جنب مع الأخشاب والكاكاو ، والفلفل ،).

ولذلك أصبحت ماليزيا من بين الدول النامية التي أولت رعاية بالتجارة الخارجية بهدف زيادة التصدير وجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة الجاذبة للتكنولوجيا الحديثة ، ولذلك يتمتع النمو الاقتصادي الماليزي بنسب معقولة إذا ما قورنت ببعض دول الجوار التي كانت تعيش تحت مستوي) .

بالرغم من الانفتاح الكبير لماليزيا علي الخارج والاندماج في اقتصاديات العولمة، فإن الأمور تبدلت من بلد يعتمد بشكل أساسي علي تصدير بعض المواد الأولية إلي بلد مصدر للسلع الصناعية في مجالات المعدات والآلات الكهربائية والإلكترونية ، حيث احتلت ماليزيا المرتبة التاسعة عالمياً متقدمة علي كل من إيطاليا ، والسويد ، والصين حسب تقرير التنمية البشرية

دولة مصدرة للتقنية .

ولذا كانت التجارة الخارجية الشريان الأول للتنمية الاقتصادية في ماليزيا ، والرافد الذي يتوقف عليه وضع التنمية الاقتصادية في ماليزيا في مكان ملائم لتحقيق الإشباع والرفاهية لشعبها وتعتبر التنمية الاقتصادية هدفا تسعى إليه معظم الدول فى عملية شاملة تمس كافة جوانب الحياة منها الاقتصادية والاجتماعية ، وتحتاج عملية التنمية إلى تحقيق شروط مسبقة كأن تتوفر للدولة مصادر مالية كافية لتلبية احتياجاتها من تمويل الاستثمار والإنتاج ، وإن اقتصاديات الدول وخاصة النامية منها تعاني مشكلة في تمويل التنمية الاقتصادية، حيث تسعى الدول إلى إعادة هياكل اقتصادها الوطني وبناء استراتيجية تنموية ولأنها الركيزة الأساسية لكل نمو اقتصادي ، وبالتالي زيادة الدخل الوطني وخلق فرص عمل جديدة وتحسين مستوى المعيشة المجتمع، ولقد اعتبر تمويل التنمية الاقتصادية من أهم المعوقات التي تعمل أحيانا على فشل السياسات الاقتصادية الإنمائية في الدول، ويقوم القطاع المصرفي بدور حيوي في تمويل الاقتصاد لأي دولة، لذلك فإن حدوث نمواً في القطاع المصرفي سيؤدي بدوره إلى زيادة في معدل النمو الاقتصادي للدولة لما يقوم به من عمليات تكفل توفير التمويل لاستثمارات الدول فهو يعتبر من أهم مصادر التمويل الداخلي للدولة خاصة بمراحل النمو الأولى للاقتصاد، وتعتبر السياسات الإقتصادية هى أدوات ووسائل الحكومه للتحكم فى مسار الأنشطة الإقتصادية عن طريق التحكم فيها. وهذه ما تحاول الدراسة التطرق إليه لمعرفة دور سياسات الإصلاح الاقتصادى فى التنيمة الاقتصادية وتحقيق التوازن فى الميزان التجارى فى ماليزيا .

قياس تأثير سياسات الإصلاح الاقتصادى على الميزان التجارى فى ماليزيا من خلال :

).

).

الفرض الأول : توجد علاقه بين الواردات من السلع والخدمات فى ماليزيا وكلا من الصادرات والناتج المحلى الاجمالى والاستثمار الاجنبى المباشر .

الفرض الثانى : توجد علاقة بين صادرات السلع والخدمات في ماليزيا وكلا من الواردات والناتج المحلى الاجمالى والاستثمار الاجنبى المباشر .

يعتمد الباحث على المنهج الوصفى والتحليلى والقياسى وتستخدم الدراسة الحالية مناهج البحث العلمى المختلفة فى تحليل مشكلة الدراسة حيث يعتمد الباحث على تقدير العلاقات بين متغيرات الدراسة .

المنهج الوصفى :

فيتعلق بالوضع الاقتصادى الماليزى بشكل عام ، وعن واقع الاصلاح الاقتصادى والتنمية الاقتصادية ومؤشراتها وكذلك التركيز علي واقع الميزان التجارى فى ماليزيا ومؤشرات تطوره .

:

تشير إلي وجود علاقة إيجابية بين الاصلاح الاقتصادى ومؤشرات التنمية الاقتصادية والتى منها مؤشرات الصادرات والواردات التى تمثل مكونات الميزان التجارى فى ماليزيا ، وفي هذة الدراسة سوف

، وفي هذة الدراسة سوف نستخدم نموذجا احصائيا للتعرف علي قياس وتحليل اثر سياسات الاصلاح الاقتصادى علي الميزان التجارى الماليزى .

نموذج الدراسة :

من المعروف أن النموذج الاقتصادي كتمثيل منطقي للمعرفة الاقتصادية غالبا ما يتخذ شكل أو نظام معادلات ، ويتضمن افتراض التبعية أو الارتباط بين المتغيرات الداخلة فيه (Pindych & Rubinfeld, 1981) يفيد بناء النموذج في تقدير العلاقات الهامة بالنسبة للمشكلة حيث يخضع هذا النموذج ككل لاختبارات عديدة من ناحية ، فضلا عن العلاقات الجزئية التي يحتويها ، الأمر الذي يتيح قدرة من الثقة في تنبؤات النموذج (Kane, 1969)

وكما أن بناء النموذج لا يهدف فقط إلى تحليل العلاقات الداخلة في تكوينه في ضوء الواقع ، ولكن أيضا محاولة الاعتماد على النتائج المتحصل عليها من النموذج بعد اجتيازه للاختبارات المختلفة ، وبدءا من معايير النظرية الاقتصادية التي تأتي في المرتبة الأولى، ثم المعايير الإحصائية ، فالمعايير القياسية ، وبقدر معقول من الثقة للتنبؤ بقيم وسلوك المتغيرات المختلفة مستقبلا ، بعد اجتيازه لاختبار القدرة التنبؤية .

وتوجد بعض المعايير التي يمكن بواسطتها تحديد درجة صلاحية النماذج الاقتصادية ومدى فائدتها ومثل قابلية المتغيرات للقياس ، ودرجة تحديد استقرار العلاقات ومدى شمول المتغيرات الإستراتيجية ، فضلا عن مدى أهمية المشكلة المدروسة .) أن كثيرا من المتغيرات المتعلقة بتقدير الواردات الإجمالية سواء الاقتصادية أو الاجتماعية تتمتع بعضها بقابليتها للقياس الكمى .

توصيف النموذج :

إن المتغيرات يمكن أن تنقسم إلى كمية ووصفية وعشوائية كما أنها في تقسيم أخر داخلية) .

) أما عن المعادلات ، فهناك المعادلات التي تشرح الهيكل الاقتصادي ، مباشرة وتسمى المعادلات الهيكلية و التي تنقسم إلى المعادلات السلوكية و الفنية والإدارية أو التنظيمية بالإضافة إلى المعادلات التعريفية، بالإضافة إلى أنه عند اشتقاق علاقة بين أحد المتغيرات و باقي المتغيرات الأخرى في النموذج و التي تظهر بصورة صريحة في المعادلات الهيكلية ، فإن مثل هذه المعادلات تسمى بالمعادلات المشتقة أو (تقدير القيم التوازنية) فأما النماذج فإنها تنقسم تبعا لطبيعة الأخطاء فيها إلى ثلاثة أنواع:

أ- نماذج تحتوى معادلاتها على أخطاء وتسمى Shock Models

ب- نماذج تحتوى بياناتها على أخطاء وتسمى Error Models

ت- نماذج تحتوى على أخطاء في المعادلات وأخطاء في المتغيرات Shock Error Models

كما أنها تنقسم تبعا للحركية إلى قسمين أساسيين هي النماذج الاستاتيكية والنماذج الديناميكية، ومن حيث طبيعة العلاقة تنقسم النماذج إلى نماذج خطية ونماذج غير خطية.

وهناك أساليب قياسية مختلفة ومتعددة لتقدير معالم النماذج ، ويتوقف اختيار الأسلوب المناسب على طبيعة النموذج (خطى - غير خطى) وعدد العلاقات التي يتكون منها النموذج ، ففي حالة احتواء النموذج على معادلة واحدة توجد أساليب تتعلق بتقدير معالم النموذج ، مثل طريقة المربعات الصغرى العادية بفرض توافر شروطها وبينما يكون الأسلوب المناسب في حالة تعدد العلاقات

الأسلوب المناسب في حالة تعدد العلاقات والمعادلات في النموذج هو المربعات الصغرى ثنائية وثلاثية المراحل وغيرها ، ويتعين ضرورة توافر الشروط الخاصة بكل طريقة قبل استخدامها حتى يمكن الاعتماد على التقديرات وفقا للخصائص التي تتمتع بها تقديرات كل طريقة في حالة توافر شروطها ، فعلى سبيل المثال تكون التقديرات المتحصل عليها باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية ، أفضل تقديرات خطية و غير متحيزة و لها أقل تباين (إذا توافرت شروطها) ، مع مراعاة أن تخلف أحد أو بعض الشروط لا يؤثر على بعض الخصائص .

وبعد صياغة النموذج وتجهيز البيانات وتحديد الأسلوب المناسب للقياس فانه يتعين بعد تقدير معالم النموذج المفترض ، يتم تقويم تلك التقديرات بإخضاعها للمعايير المختلفة المتعارف عليها والتي يأتي في مقدمتها المعايير الاقتصادية يليها، المعايير الإحصائية ، ثم المعايير القياسية ، وفي ظل ذلك يتم الوقوف على أفضل صورة للعلاقة المفترضة والتي يتم إخضاعها لاختبار القدرة التنبؤية ، حتى يتسنى الاعتماد عليها في التنبؤ .

أما عن اختبار التقديرات طبقا للمعايير الاقتصادية ، فهي تتعلق باشارة تلك التقديرات ، سالبة أو موجبة ، فضلا عن حدودها ، وفي حالة الاختلاف بين ما تفترضه النظرية الاقتصادية وبين التقديرات المتحصل عليها فيما يتعلق بالإشارة أو حدود التقدير ، يتم إعادة النظر في صياغة العلاقة أو البحث عن علاقات أخرى لم تؤخذ في الحسبان ، أو التحقق من دقة البيانات ، أو من توافر الشروط الخاصة بالطريقة المستخدمة في القياس.

أما فيما يتصل باختبار التقديرات وفقا للمعايير الإحصائية ، أي اختبار قدرة النموذج المفترض على تفسير الظاهرة محل البحث ، وذلك بالاستناد إلى معامل التحديد " $ر^{٢}$ " كمقياس يبين دقة توفيق المعادلة، أو نسبة التغيرات في المتغير التابع التي أمكن للمتغير (أوالمتغيرات المستقلة تفسيرها) من خلال العلاقة المفترضة ، وكلما ارتفعت قيمة هذا المعامل، كلما دل ذلك على قوة العلاقة المقترضة ، والعكس بالعكس ، إلا أن هناك حالات أخرى تكون قيمة المعامل مرتفعة ، بينما تكون مقدرة النموذج ذاته منخفضة لعدم معنوية التقديرات، كما توجد حالات أخرى تكون فيها قيمة المعامل منخفضة دون أن يكون ذلك مبررا للحكم بضعف القدرة التفسيرية للنموذج ، كنتيجة لإهمال بعض المتغيرات أو العلاقات، كما يتم استخدام اختبار "ف" لاختبار دقة توفيق العلاقة ككل ثم اختبار " ت " لاختبار معنوية كل معامل على حدة ، وغني عن البيان أن تقويم النتائج إحصائياً يأتي بعد التقويم الاقتصادي .

تقييم النتائج :

يتوقف حجم الإنفاق على الاستيراد (M_t) وفقا للنظرية الاقتصادية والدراسات الاقتصادية والقياسية السابقة على كل من مستوى الدخل أو الناتج المحلي الإجمالي (GDP_t) كمحدد رئيسي، ثم الصادرات(X_t) والاستثمار المحلي(I_t) فضلا عن العديد من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الأخرى التي يمكن استخدامها في تقدير دالة الواردات الإجمالية والتي يتم التعبير عنها ضمن المتغير العشوائي أو البواقي Residual، حيث تم تقدير الدالة في الشكل الخطي Linear، ثم بافتراض أن العلاقة تأخذ الشكل اللوغاريتمي المزدوج Duble – Log ونظرا لوجود أكثر من متغير مستقل مؤثر على الواردات الإجمالية فإنه سيتم تقدير نموذج انحدار متعدد Multi Regression ، ثم يتم استخدام الانحدار التدريجي Step Wise لتحديد أهم

يتم استخدام الانحدار التدريجي Step Wise لتحديد أهم المتغيرات المستقلة المؤثرة على الواردات .

صياغة دالة الواردات الإجمالية في ماليزيا :

في ضوء النظرية الاقتصادية والدراسات القياسية السابقة يمكن صياغة دالة الواردات الإجمالية في ماليزيا على النحو التالي :

$$M_t = f\ (GDP_t, X_t, I_t + e_t) \ldots\ldots\ldots\ldots (1)$$

حيث أن M_t, I_t, X_t, Y_t كما سبق تعريفها أما e_t فيعبر عن كافة مصادر الخطأ من متغيرات أخرى بخلاف المتغيرات التي تم التعبير عنها واستخدامها في صياغة الشكل الجبري للعلاقة ، أو الخطأ في جمع وتجميع البيانات ، وتكون الدالة في الصورة الخطية كما يلى :

$$M_t = a + b_1\ GDP_t + b_2\ X_t + b_3\ I_t + e_t \ldots\ldots\ldots\ldots (2)$$

أما الصياغة اللوغاريتمية للدالة فتكون كما يلى :

$$Log\ M_t = Log\ a + b_1\ Log\ GDP_t + b_2\ Log\ X_4 + b_3\ Log\ I_t + e_t \ldots\ldots (3)$$

) وباستخدام برنامج التحليل الإحصائي للعلوم الاجتماعية SPSS Ver.25 تم الحصول على النتائج التالية :

$$M_t = a + b_1\ GDP_t + b_2\ X_t + b_3\ I_t + e_t \ldots\ldots\ldots\ldots (2)$$

$$M_t = 4453091121 + 0.122\ GDP_t + 0638\ X_t + 1.014\ I_t$$

$$Tc \quad (2.737)^* \quad (2.479)^* \quad (13.311)^{**} \quad (2.041)^*$$

$$R^2 = 0.994 \qquad R^{-2} = 0.993 \qquad F_C = 1535^{**} \qquad D.W = 0.70$$

الناتج المحلى الإجمالى	قيمة الاستثمار المحلى	قيمة الواردات بالمليار دولار	قيمة الصادرات بالمليار دولار	السنوات
٢٥٠.٤٥٥٦٦٩٦	١٢٦٤٦٨٨٣٣١	١٤٦٩٢٦١٦٢٧٦	١٣١٢٨٢٩٤٠٠٦	١٩٨١
٢٦٨.٤٤٠٠٦١٦	١٣٩٧١٩٦٠٤٥	١٦٠٣٦١١١١٢٦	١٣٦٧٩١٢٤٠٣٥	١٩٨٢
٣٠٣٤٦٧٨٨٠٤٩	١٢٦٠٥٢٧٧٣٣	١٧٢١١٨٢٦٥٥٧	١٥٤٦٨٧٧٠٦٢٠	١٩٨٣
٣٣٩٤٣٥٠٥٢١٥	٧٩٧٤٧٦٨٦١	١٧٨٤٤٩٠٨١٦٧	١٨٤٧٨٧٧٩٦٨٠	١٩٨٤
٣١٢٠٠١٦٠٥٩٢	٦٩٤٧١٢٤٦٦	١٥٥٩٢٧٦٤٠٦٦	١٧١٨٥٢٠٨٩٨٦	١٩٨٥
٢٧٧٣٤٥٦٣٥٢٦	٤٨٨٨٧٤١١١	١٣٩٧٩٣٣٢٣٥٩	١٥٦٦٢٧٦٠٨٢٤	١٩٨٦
٣٢١٨١٦٩٦٥٩٩	٤٢٢٦٧٩٧١٠	١٥٧٧٧١٠٧٨١٤	٢٠٢٤٠٥١٥٧٢٩	١٩٨٧
٣٥٢٧١٨٨١٢٦٣	٧١٩٤١٨٠٥٠	١٩٨٢٥٨٧٤٦٣٣	٢٣٤٢٥٩٩٧١٩٧	١٩٨٨
٣٨٨٤٨٥٦٦٥٢١	١٦٦٧٨٧١٥٦٩	٢٥٣٧٢٨٥٩٣٩٧	٢٧٧٢٨٨٨١٨٨٦	١٩٨٩
٤٤٠٢٤١٧٧٩١٥	٢٣٣٢٤٥٥٢٨٩	٣١٨٨٣٢٤٨٦٠٨	٣٢٧٨٣٠٩٧٠٢٣	١٩٩٠
٤٩١٤٢٧٨٤٤٠٥	٣٩٩٨٤٤٨٥٢٢	٤٠٠٤٤٧٣٣٧٧٩	٣٨٢٤٥٩٢٦٦٨٠	١٩٩١
٥٩١٦٧١٥٧٤٩٨	٥١٨٣٣٥٨٠٨٦	٤٤١٥٥١٨١٢١٥	٤٤٩٥٧٧٨٨٥١١	١٩٩٢
٦٦٨٩٤٤٤٨٥٤٥	٥٠٠٥٦٤٢٧٦٠	٥٢٨٦٠٤١٧٢٣٣	٥٢٧٩٣٥٩٧٧٦٢	١٩٩٣
٧٤٤٧٧٩٧٥٩١٨	٤٣٤١٨٠٠٩١٦	٦٧٥٩٢٢١١٥٥٣	٦٦٣٩٨٠٣٣٨٣٦	١٩٩٤
٨٨٧٠٤٩٤٤١٧٩	٤١٧٨٢٣٩٣٣٥	٨٦٩٥٢٥٥١٨٣٤	٨٣٤٦٢١٢١٢١٢	١٩٩٥
١٠٠٨٥٤٩٩٦٤٢٣	٥٠٧٨٤١٤٩٤٨	٩٠٩٦١٩٢٠٦٦١	٩٢٣٥٩٨٨٥٥٢٣	١٩٩٦
١٠٠٠٠٥٣٢٣٣٠٢	٥١٣٦٥١٤٥٧٦	٩٢٣٨٠٢٢٥٧٠٨	٩٣٢٩٤٤١٤٠٨٢	١٩٩٧
٧٢١٦٧٧٥٣٧٧١	٢١٦٣٤٠١٨١٦	٦٧٦٥٥٩٣١٥١٢	٨٣٥٢٩٣٥١٨١٤	١٩٩٨
٧٩١٤٨٩٤٧٣٦٨	٣٨٩٥٢٦٣١٥٨	٧٦١٨٧٨٩٤٧٣٧	٩٦٠١٦٠٥٢٦٣٢	١٩٩٩
٩٣٧٨٩٧٣٦٨٤٢	٣٧٨٧٦٣١٥٧٩	٩٤٣٥٠٠٠٠٠٠٠	١١٢٣٦٩٤٧٣٦٨٤	٢٠٠٠
٩٢٧٨٣٩٤٧٣٦٨	٥٥٣٩٤٧٣٦٨	٨٦٢٥٣٩٤٧٣٦٨	١٠٢٤٣٥٧٨٩٤٧٤	٢٠٠١
١٠٠٨٤٥٢٦٣١٥٨	٣٢٠٣٤٢١٠٥٣	٩١٨٢٠٥٢٦٣١٦	١٠٩٢٢١٠٥٢٦٣٢	٢٠٠٢
١١٠٢٠٢٣٦٨٤٢١	٢٤٧٣١٥٧٨٩٥	٩٦١٥٣٤٢١٠٥٣	١١٧٨٥٣٩٤٧٣٦٨	٢٠٠٣
١٢٤٧٤٩٧٣٦٨٤٢	٤٦٢٤٢١٠٥٢٦	١١٨٥١٣١٥٧٨٩٥	١٤٣٩٢٧٦٣١٥٧٩	٢٠٠٤
١٤٣٥٣٤١٠٢٦١١	٣٩٢٤٧٨٦٦٣٥	١٣٠٥٥٢١٣٧٥١٩	١٦٢٠٤٨٥٣٣١٧٨	٢٠٠٥
١٦٢٦٩٠٩٦٥٥٩٦	٧٦٩٠٧٣١٢٤٦	١٤٧٠٥٩٥٩٣٢٦١	١٨٢٥١٥٩٤٧٨٧٦	٢٠٠٦
١٩٣٥٤٧٨٢٤٠٦٣	٩٠٧١٣٦٩٨٣٥	١٦٧٠٢٦٩٩٥٥٧٨	٢٠٥٤٨٦٩٦٧٦٥٢	٢٠٠٧
٢٣٠٨١٣٥٩٧٩٣٨	٧٥٧٢٥١٢٤٣٢	١٧٨١١٦١٤٦٢٩٢	٢٢٩٦٥٨٩٨٧٦١٩	٢٠٠٨
٢٠٢٢٥٧٥٨٦٢٦٨	١١٤٦٦٤٤٣٥	١٤٣٨٩٠٥٨٨٠٥٥	١٨٤٨٩٧٤١٧٥٣٤	٢٠٠٩
٢٥٥.١٦٩١٩٦٨٦	١٠٨٨٥٦١٤١٨٢	١٨١٠٩٩٠٠٣٤٤٦	٢٢١٦٨٧٠٠١٣٣٥	٢٠١٠
٢٩٧٩٥١٩٦٠٧٨٤	١٥١١٩٣٧١١٩١	٢٠٧٦١٩٩٣٤٦٤١	٢٥٤٠٢٠٢٦١٤٣٨	٢٠١١

٢٠١٢	٢٤٩٣٥٢٨٢٣١.٣	٢١٥٥٢٥١٢٣.٢٥	٨٨٩٥٧٧٤٢٥١	٣١٤٤٤٢٨٢٥٦٩٣
٢٠١٣	٢٤٤٤٩١٠٩٧٧٨٢	٢١٦٨٩٣٢٦٨٥٩٠	١١٢٩٦٢٧٨٦٩٦	٣٢٣٣٤٢٨٥٤٤٢٣
٢٠١٤	٢٤٩٦٧٩٤٨٩١٣٨	٢١٨٤٤٥٤١٥٣٨١	١٠٦٠٨٦٩٨٨٢٧	٣٣٨١٠٣٨٢٢٢٩٨

تضح وجود علاقة ارتباطية موجبة بين الناتج المحلى الإجمالى والواردات من السلع والخدمات ، وهذا يعنى أنه كلما زاد الناتج المحلى الإجمالى بمقدار الوحدة (مليار دولار) زادت مليار دولار .

اتضح وجود علاقة ارتباطية موجبة بين الصادرات من السلع والخدمات والواردات من السلع ، وهذا يعنى أنه كلما زادت الصادرات من السلع والخدمات بمقدار الوحدة (مليار دولار) مليار دولار .

اتضح وجود علاقة ارتباطية موجبة بين الاستثمار الأجنبى المباشر والواردات من السلع ، وهذا يعنى أنا كلما زاد الاستثمار الأجنبى المباشر بمقدار الوحدة (مليار دولار) زادت مليار دولار .

.

٢- بلغت قيمة (T-value) لمعامل الانحدار بين الناتج المحلى الإجمالى والواردات من السلع .

٣- بلغت قيمة (T-value) معامل الانحدار بين الصادرات من السلع والخدمات والواردات من .

٤- بلغت قيمة (T-value) معامل الانحدار بين الاستثمار الأجنبى المباشر والواردات من .

مما يدل على المعنوية الإحصائية للنموذج المقدر .

إن هذه المعايير تختبر مدى توافر شروط تطبيق الطريقة المستخدمة في القياس أو التقدير وهي طرق المربعات الصغرى العادية (OLS)، وتم الإعتماد على إحصائية دربن واطسون للتقييم القياسى، وتشير قيمه إحصائية دربن - واطسون المحسوبة 0.708=(D.W) إلى وجود مشكلة ارتباط ذاتى Autocorrelation بين الأخطاء العشوائية حيث كانت القيمة المحسوبة أقل

، في ضوء ما سبق من تحليل لنتائج تقدير دالة الواردات الكلية في ماليزيا في فترة الدراسة في شكل نموذج انحدار خطى متعدد أنها لا تجتاز كل المعايير الاقتصادية والإحصائية والقياسية، وهو ما تتطلب إعادة التقديرات باستخدام الإنحدار اللوغاريتمى المزدوج وكانت النتائج على النحو التالي :

$$\mathbf{LogM_t = Log\ 0303 + 0.107\ Log\ GDP_t + 0.807\ Log\ X_t + 0.052\ Log\ l_t}$$

Tc (1.581) (1.305) (12.139)** (3.233)**

$R^2 = 0.994$ $R^{-2} = 0.993$ $F_C = 1343$** D.W= 0.980

١- اتضح وجود علاقة ارتباطية موجبة بين الناتج المحلى الإجمالى والواردات من السلع ، وهذا يعنى أنه كلما زاد الناتج المحلى الإجمالى بمقدار الوحدة (مليار دولار) زادت مليار دولار ، والسبب في ذلك إلى زيادة حجم الإستهلاك المحلى .

٢- اتضح وجود علاقة ارتباطية موجبة بين الصادرات من السلع والخدمات والواردات من السلع ، وهذا يعنى أنه كلما زادت الصادرات من السلع والخدمات بمقدار الوحدة (مليار دولار) مليار دولار .

٣- اتضح وجود علاقة ارتباطية موجبة بين الإستثمار الأجنبى المباشر والواردات من السلع ، وهذا يعنى أنا كلما زاد الإستثمار الأجنبى المباشر بمقدار الوحدة (مليار دولار) زادت مليار دولار .

وهى ليست ذات دلالة إحصائية .

٢- بلغت قيمة (T-value) لمعامل الانحدار بين الناتج المحلى الإجمالى والواردات من وهى ليست ذات دلالة إحصائية .

٣- بلغت قيمة (T-value) معامل الانحدار بين الصادرات من السلع والخدمات والواردات من

٤- بلغت قيمة (T-value) معامل الانحدار بين الإستثمار الأجنبى المباشر والواردات من

مما يدل على المعنوية الإحصائية للنموذج المقدر .

تشير قيمه إحصائية دربن - واطسون المحسوبة 0.980=(D.W) إلى وجود مشكلة ارتباط ذاتى Autocorrelation بين الأخطاء العشوائية حيث كانت القيمة المحسوبة أقل من الحد ، وفي ضوء ما سبق من تحليل لنتائج تقدير دالة الواردات الكلية في ماليزيا في فترة الدراسة أنها لا تجتاز كل المعايير الاقتصادية والإحصائية والقياسية ، وهو ما تتطلب إعادة التقديرات باستخدام الانحدار التدريجي .

Wise- Step Regression : أوضحت نتائج تقدير دالة الواردات الكلية في ماليزيا باستخدام الانحدار التدريجي الحقائق التالية :

$$M_t = 4952603560.556 + 0.63X + 0.155\ GDP$$

Tc (2.923)** (12.70)** (3.562)**

$R^2 = 0.993$ $R^{-2} = 0.992$ F=3045.531 D.W= 0.550

تشير النتائج إلى وجود اتفاق تام مع ما تقرره النظرية الاقتصادية حيث أن الدخل والناتج المحلي الإجمالي GDP من أهم العوامل التي تحدد اجمالى الصادرات في أي دولة ، حيث أن الإشارة موجبة ، ويتضح من معامل الانحدار أن تغير الناتج المحلي الإجمالي بمقدار الوحدة .

تشير النتائج إلى استبعاد الاستثمار عند التقدير بطريقة الانحدار التدريجي ، وكانت % من التغير في : الواردات الإجمالية في ماليزيا خلال فترة الدراسة وفي ضوء البيانات المتاحة ، كما أن معامل التحديد المعدل R^{-2} =٠.٩٩٢

عند اختبار دقة توفيق معادلة الانحدار باستخدام اختبار "ف" تشير النتائج إلى أن الانحدار معنوى جدا حيث أن :
، وعند اختبار معنوية معالم الدالة المقدرة باستخدام اختبار "ت" أتضح معنوية كل منهما حيث أن :
للمعالم الثلاثة المقدرة .

النتائج السابقة تشير إلى اجتياز معادلة الانحدار المقدرة للواردات الكلية في ماليزيا لكل من المعايير الاقتصادية ، وكذلك المعايير الإحصائية ، والمعايير القياسية حيث ، والحد الأعلى) مما يشير إلى عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتى .

تتمثل العوامل الاقتصادية المحددة للصادرات طبقا للنظرية الاقتصادية في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (Dgap) ، ونسبة الاستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي (I/GDP) فضلا عن معدل نمو العمالة (DEmp) ، ومعدل نمو الصادرات السلعية (dcExp)

(dcExp) ويقدر البعض دالة الصادرات على أساس أنها تنمو بمعدل ثابت وفق اتجاه أسي Exponential.

باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS) أسفرت نتائج التقدير لدالة الصادرات عن عدم اتفاق النتائج النظرية الاقتصادية بالنسبة لنسبة الاستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي ومعدل نمو الصادرات السلعية فضلا عن انخفاض قيمة معامل التحديد (R^2) وعدم معنوية معاملات الانحدار ، كما أشارت إحصائية دربن - واطسون إلى وجود مشكلة الارتباط الذاتي أو التسلسلي بين الأخطاء .

في ضوء النظرية الاقتصادية والدراسات القياسية السابقة يمكن صياغة دالة الصادرات الإجمالية في ماليزيا على النحو التالي :

$$X_t = f(GDP_t, M_t, I_t + e_t) \quad \text{.....(1)}$$

حيث أن Y_t, X_t, I_t, M_t كما سبق تعريفها اما (e_t) فيعبر عن كافة مصادر الخطأ من متغيرات أخرى بخلاف المتغيرات التي تم التعبير عنها واستخدامها في صياغة الشكل الجبري للعلاقة ، أو الخطأ في جمع وتجميع البيانات ، وتكون الدالة في الصورة الخطية كما يلي :

$$X_t = a + b_1 GDP_t + b_2 M_t + b_3 I_t + e_t \quad \text{.....(2)}$$

أما الصياغة اللوغاريتمية للدالة فتكون كما يلى :

$$\text{Log } X_t = \text{Log } a + b_1 \text{ Log } GDP_t + b_2 \text{ Log } M_4 + b_3 \text{ Log } I_t + e_t$$

) وباستخدام برنامج التحليل الإحصائي للعلوم الاجتماعية SPSS Ver.25 تم الحصول على النتائج التالية :

في الصورة الخطية كما يلي :

$$X_t = -4873457105.006 - 0.043\ GDP_t + 1.341\ M_t - 1.345\ I_t$$

Tc (-1.92) (-0.601) (13.31)** (-1.85)

$R^2 = 0.991$ $R^{-2} = 0.990$ $F_C = 1092.74$** D.W= 0.686

تقييم النتائج :

١- اتضح وجود علاقة ارتباطية سالبة بين الناتج المحلى الإجمالى والصادرات من السلع ، وهذا يعنى أنه كلما زاد الناتج المحلى الإجمالى بمقدار الوحدة (مليار دولار) انخفضت مليار دولار .

٢- اتضح وجود علاقة ارتباطية موجبة بين الصادرات من السلع والخدمات والوادات من السلع ، وهذا يعنى أنه كلما زادت الواردات من السلع والخدمات بمقدار الوحدة (مليار دولار) مليار دولار .

٣- اتضح وجود علاقة ارتباطية سالبة بين الاستثمار الأجنبى المباشر والصادرات من السلع ، وهذا يعنى أنه كلما زاد الاستثمار الأجنبى المباشر بمقدار الوحدة (مليار دولار) انخفضت

زاد الاستثمار الأجنبى المباشر بمقدار الوحدة (مليار دولار) انخفضت الصادرات من السلع مليار دولار .

وهى ليست ذات دلالة إحصائية .

٥- بلغت قيمة (T-value) لمعامل الانحدار بين الناتج المحلى الإجمالى والصادرات من وهى ليست ذات دلالة إحصائية .

٦- بلغت قيمة (T-value) معامل الانحدار بين الصادرات من السلع والخدمات والصادرات من

٧- بلغت قيمة (T-value) معامل الانحدار بين الإستثمار الأجنبى المباشر والصادرات من وهى ليست ذات دلالة إحصائية .

مما يدل على المعنوية الإحصائية للنموذج المقدر .

تشير قيمه إحصائية دربن - واطسون المحسوبة 0.686=(D.W) إلى وجود مشكلة ارتباط ذاتى Autocorrelation بين الأخطاء العشوائية حيث كانت القيمة المحسوبة أقل من الحد . وفي ضوء ما سبق من تحليل لنتائج تقدير دالة الصادرات الكلية في ماليزيا في فترة الدراسة في شكل نموذج انحدار خطى متعدد أنها لا تجتاز كل المعايير الاقتصادية والإحصائية والقياسية، وهو ما يتطلب إعادة التقديرات باستخدام الإنحدار اللوغاريتمى المزدوج .

في الصورة اللوغاريتمية المزودجة كما يلى :

$$\mathbf{Log\ X_t = -Log0.777 + 0.91\ LogGDP_t + 1.029 Log\ M_t - 0.052\ Log\ l_t}$$

Tc (-3.14)** (0.967) (12.139)** (-2.755)**

$R^2 = 0.992$ $R^{-2} = 0.992$ $F_C = 1288.751$** D.W= 0.871

- اتضح وجود علاقة ارتباطية موجبة بين الناتج المحلى الإجمالى والصادرات من السلع ، وهذا يعنى أنه كلما زاد الناتج المحلى الإجمالى بمقدار الوحدة (مليار دولار) زادت مليار دولار .

- اتضح وجود علاقة ارتباطية موجبة بين الصادرات من السلع والخدمات والواردات من السلع ، وهذا يعنى أنه كلما زادت الصادرات من السلع والخدمات بمقدار وحدة (مليار دولار) زادت

كلما زادت الصادرات من السلع والخدمات بمقدار وحدة (مليار دولار) زادت الصادرات من السلع مليار دولار .

- اتضح وجود علاقة ارتباطية سالبة بين الاستثمار الأجنبى المباشر والصادرات من السلع ، وهذا يعنى أنه كلما زاد الاستثمار الأجنبى المباشر بمقدار وحدة (مليار دولار) انخفضت مليار دولار .

.

-بلغت قيمة (T-value) لمعامل الانحدار بين الناتج المحلى الإجمالى والصادرات من السلع وهى ليست ذات دلالة إحصائية .

- بلغت قيمة (T-value) معامل الانحدار بين الصادرات من السلع والخدمات والصادرات من .

- بلغت قيمة (T-value) معامل الانحدار بين الاستثمار الأجنبى المباشر والصادرات من .

مما يدل على المعنوية الإحصائية للنموذج المقدر .

تشير قيمه إحصائية دربن - واطسون المحسوبة 0.871=(D.W) إلى وجود مشكلة ارتباط ذاتى Autocorrelation بين الأخطاء العشوائية حيث كانت القيمة المحسوبة أقل من الحد ، في ضوء ما سبق من تحليل لنتائج تقدير دالة الصادرات الكلية في ماليزيا في فترة الدراسة في شكل نموذج انحدار خطى متعدد أنها لا تجتاز كل المعايير الاقتصادية والإحصائية والقياسية ، وهو ما تتطلب إعادة التقديرات باستخدام الانحدار التدريجي .

:Step- Wise Regression

أوضحت نتائج تقدير دالة الصادرات الكلية في ماليزيا باستخدام الانحدار التدريجي الحقائق التالية :

$$\mathbf{X = -4710154765.048+1.219M}$$

Tc (-1.89) (55.223)**

$R^2 = 0.990$ $R^{-2} = 0.989$ F=3049.534 D.W= 1.456

تشير النتائج إلى عدم وجود اتفاق تام مع ما تقرره النظرية الاقتصادية حيث أن الواردات من أهم العوامل التي تحدد الصادرات الإجمالية في أي دولة ، ويتضح من معامل الانحدار

من الوحدة .

تشير النتائج إلى استبعاد الاستثمار عند التقدير بطريقة الانحدار التدريجي ، وكانت % من التغير في الصادرات الإجمالية في ماليزيا خلال فترة الدراسة وفي ضوء البيانات المتاحة ، كما أن معامل التحديد المعدل ٠.٩٨٩ = R^{-2} ، وعند اختبار دقة توفيق معادلة الانحدار ، وعند اختبار معنوية معالم الدالة المقدرة باستخدام اختبار "ت" أتضح معنوية معامل الإنحدار للمعالم الثلاثة المقدرة .

النتائج السابقة تشير إلى اجتياز معادلة الانحدار المقدرة للواردات الكلية في ماليزيا لكل من المعايير الاقتصادية ، وكذلك المعايير الإحصائية ، والمعايير القياسية حيث ، والحد الأعلى) مما يشير إلى عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي .

التوصيـــات :

لقد انبهر كثير من الاقتصاديين بمعدلات النمو الاقتصادي التي حدثت في جنوب شرق آسيا ، إذ شكل النموذج التنموي الأسيوي مثالا نال إعجاب كثير من الملاحظين في المجال الاقتصادي والمالي ، ولعل هذا ما دفع برجال الأعمال للاستثمار فيها ، وتعتبر تجربة ماليزيا الاقتصادية من أبرز التجارب التى تكللت بالنجاح فى دول العالم الإسلامى ، وقد استفادت ماليزيا من تجربة اليابان فى كيفية إعداد الخطط فى عملية التصنيع ، فقد كانت اليابان القدوة الصناعية فى ماليزيا ، من خلال الاستفادة منها فى مجال التدريب الصناعى وبرنامج التبادل الثقافى والذى اتاح الفرصة للماليزيين لدراسة هذة التجربة من جوانبها المختلفة .

- استطاعت الحكومة الماليزية من خلال سياسة التنمية القومية تحقيق معدل نمو سنوي مرتفع ، وقد صاحب عملية النمو إنخفاض في معدل التضخم وزيادة حقيقية في متوسط دخل الفرد وإنخفاض مستويات الفقر، الأمر الذي أدى إلى رفع مستوى المعيشة للأفراد في المجتمع الماليزي .

- وقد أوضحت بعض الدراسات التي قامت بها الحكومة أن التنمية السريعة والنمو الإقتصادي % ولوحظ ظهور أشكال جديدة من الفقر تعود إلى خطة التنمية ذاتها، وهو ما يرتبط بالأثر الإجتماعي للتغييرات الديناميكية الناشئة من عملية التحول الإقتصادي الهيكلي ومن ذلك الفارق في معدل النمو البطئ في الريف ومعدل النمو المتسارع في الحضر، وإذا كانت خطة التنمية الإجتماعية توجه الكثير من الجهود لمواجهة الفقر بالعمل على تحسين مستويات الدخل ومعدلات المعيشة ، ولم تنتهي ظاهرة الفقر تماماً ، بل أصبحت في أضيق الحدود .

يهدف النموذج الإقتصادي الجديد إلى أن يكون إقتصاد ماليزيا تنافسى ومتطور تتمتع فيه الناس بجودة حياة عالية وإرتفاع في مستوى الدخل الناجم عن نمو شامل ومستدام على حد سواء ، ويجسد النموذج الإقتصادي الجديد شجاعة الماليزيين لبناء عالم أفضل ، وفيه يدار الإقتصاد الماليزي من خلال السوق ويكون ذا حكومة جيدة ومتكاملة إقليمياً، والأعمال حرة ومبتكرة ، ويعد القطاع الخاص هو المحرك الرئيسي للنمو في بيئة السوق وتقوم الحكومة عموماً بتوفير المنافع العامة من خلال الإطار التظيمى الفعال، وفكر مهاتير محمد تميز بالترابط بين أجزائه ومنها توفير الإستعداد المحلي لإستيعاب التكنولوجيا المستوردة وإستقدام الشركات الأجنبية للعمل في ماليزيا مع شركاء محليين، والتدريب من خلال علاقة الشراكة، والبحث والتطوير لتكييف التكنولوجيا المستوردة للواقع المحلي وتطوير تكنولوجيا محلية، بغية التمكين من دخول عصر ثورة المعلومات والإتصالات ، وكذلك الإنتقال من إقتصاد يقوم على إنتاج السلع والخدمات إلى إقتصاد يقوم على إنتاج المعرفة .

وإذا كانت التكنولوجيا يجرى إستيرادها فإنه لابد من الإسهام بتطويعها للوقاع المحلي أو إبتكار تكنولوجيا جديدة وهذا الدور الإبتكارى يقوم على نشاط البحث والتطوير الذي يتعين أن يكون محلياً. ومن ثم تستطيع ماليزيا أن تدخل عصر العولمة ليس بإعتبارها مستهلكاً ولكن بإعتبارها منتجاً مشاركاً ، وعندئذ تستطيع أن تشارك في وضع أجندة هذه العولمة .

ويمكن تلخيص طبيعة مشكلة الإختلالات الإقتصادية بين العرقيات الماليزية في سبعينيات القرن الماضي في النقاط التالية: مستوى معيشة الملايو منخفض بشكل ملحوظ مقارنة بغير الملايو ، يقطن نسبة كبيرة من الملايو في المناطق الريفية والولايات الفقيرة ويعلمون في المهن الفقيرة مقارنة بغيرهم من العرقيات الأخرى، يعمل الملايو بصفة عامة في القطاعات ذات الإنتاجية المنخفضة كالزراعة وعدد قليل منهم يعمل في القطاعات الصناعية والتجارية ذات الإنتاجية العالية، تقل القدرة الإنتاجية والإبداعية عند الملايو في الكثير من الأنشطة مقارنة بغير الملايو وربما يعود ذلك إلى تدني مستوى التعليم بينهم، يركز الملايو على امتلاك الأرض

إن من أهم أسباب النجاح الذي تحقق هو الأسلوب الذي استخدمته ماليزيا في التعامل مع الأزمة منذ بداياتها ، وفي هذا الإطار لابد من الرجوع لمواقف الدكتور مهاتير محمد والذي طالما اتهم من قبل الاعلام والسياسة الغربية بالفساد والنزعة الديكتاتورية في الحكم ، وبالرغم من كل تلك المزاعم فقد حققت ماليزيا نقلات نوعية وإنجازات قياسية في العديد من المجالات مليار دولار سنوياً ، وذلك من خلال الإصرار على حل المشاكل الداخلية بالطرق التي تناسب بلاده إضافة إلى تنفيذ خطط وبرامج إصلاحية صارمة للنظام المالي والمصرفي .

- إن التجربة الماليزية تستحق منا التدقيق والتحليل لمعرفة الطريقة التي استخدمها مهاتير للتغلب على الأزمات بل المعضلات المالية، فانتقال ماليزيا من بلد يعتمد على الصيد والزراعة ، إلى دولة تحتل مرتبة رائدة في تصنيع وتصدير المعدات والآلات الكهربائية والإلكترونيات يرجع لعدة عوامل منها: تميز المناخ السياسي لماليزيا بالظروف المناسبة

بالظروف المناسبة للإسراع بالتنمية الاقتصادية- اتخاذ القرارات دائماً من خلال المفاوضات المستمرة بين الأحزاب السياسية القائمة على أسس عرقية، مما جعل سياسة ماليزيا توصف بأنها تتميز بأنها ديموقراطية- انتهاج ماليزيا سياسة واضحة ضد التفجيرات النووية-أصبحت ماليزيا ضمن دول الاقتصاديات الخمس الأولى في العالم في مجال قوة الاقتصاد المحلي-إنتهجت ماليزيا إستراتيجية تعتمد على الذات بدرجة كبيرة، من خلال الاعتماد على سكان البلاد الأصليين الذين يمثلون الأغلبية المسلمة-اهتمام ماليزيا بتحسين المؤشرات الاجتماعية لرأس المال البشري، من خلال تحسين الأحوال المعيشية والتعليمية والصحية للسكان الأصليين ، كما % خلال الفترة ذاتها-تعامل ماليزيا مع الاستثمار الأجنبي المباشر بحذر حتى منتصف الثمانينيات ، ثم السماح له بالدخول ، ولكن ضمن شروط تضمن عدم تنافس السلع التي ينتجها المستثمر الأجنبي للصناعات الوطنية- امتلاك ماليزيا لرؤية مستقبلية للتنمية والنشاط الاقتصادي من خلال خطط خمسية متتابعة ومتكاملة منذ الاستقلال ، وكذلك استعدادها المبكر م - التنوع الكبير في البنية الصناعية ، وتغطيتها لمعظم فروع النشاط الصناعي (الصناعات الإستهلاكية والوسيطة والراسمالية) .

- إن تجربة التنمية في ماليزيا تجربة ناجحة، واتفقت إلى حد بعيد مع مبادئ وأسس الاقتصاد الإسلامي ، وإن لم يتم الإعلان صراحة عن هذا الانتماء ، حيث اهتمت ماليزيا بتحقيق التنمية الشاملة لكل من المظاهر الاقتصادية والاجتماعية ، مع الموازنة بين الأهداف الكمية والأهداف النوعية وتحقيق العدالة .

المراجـــع

) ، علاقة البنك المركزي بالبنوك الإسلامية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة اليرموك .

.

.

) ، التحديات المستقبلية للتكتل الاقتصادي العربي ، العولمة والتكتلات الإقليمية البديلة ،

.

) ، المنظمة العالمية التجارية والنظام التجاري العالمي الجديد ، رسالة دكتوراه ، جامعة

.

.

.

.

.

.

.

11- Pindych, Report S. & Daniel D. Rubinfeld , " Econometric Models and Economic Forecasts", 2nd ediition, Mc Graw-Hill International Book Company Japan , 1981, XV. p. 220.

12-Kane,Edward J., " Economics Statistics & Econometrics, " A Harper International Edition, New York, 1969, p.12 .